الحماية القانونية لاقتصاد الملكية الفكرية في البيئة الرقمية – دور الإعلام الاقتصادي الرقمي نموذجاً.

Legal protection of the intellectual property economy in the digital environment – the role of digital economic media as a model.

ط.د صافي صالح*، مخبر بحث آليات تحقيق التنمية الشاملة بالجزائر، جامعة الجزائر 1، s.safi@univ-alger.dz

رزال حكيمة، مخبر بحث آليات تحقيق التنمية الشاملة بالجزائر، جامعة الجزائر 1، h.razal@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 12 /07/ 2026 تاريخ القبول: 17 /09/ 2026 تاريخ النشر: 30/09/ 2026

ملخص:

يعدُ رأس المال المتولد من عائدات حقوق الملكية الفكرية دعامة هامة لأصول الشركات الاقتصادية ومحرك تطويرها، غير أن التعدي عليه في البيئة الرقمية بخصائصها التقنية المعقدة أضعف هذه الحقوق، بالرغم من تطور قوانين حماية الملكية الفكرية إلا ان الفجوة التقنية بقيت قائمة، ولكون الإعلام الاقتصادي يؤدي دوراً محورياً للتقليص من اتساع الفجوة الرقمية من خلال الترويج للمنتجات الفكرية المحمية، فإن إشكالية الدراسة تتحدد في مدى فعالية انسجام ثلاثية: راس المال، نظم حماية الملكية الفكرية والإعلام الاقتصادي؟

حيث خلصت الدراسة في نتائجها إلى ضرورة بعث توجه جديد لسياسة الدولة الاقتصادية وفق منهجية مبنية على أهداف متوسط وبعيدة المدى ترتكز على تطوير أدوات الإعلام المتخصص الاقتصادي بما يمكن الشركات الوطنية من المنافسة في السوق الدولي والحفاظ على جميع مكاسبها ومن ضمنها حقوق ملكيتها الفكرية على منتجاتها باعتباره رأس مال هام في تطويرها والحفاظ على كيانها الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: اقتصاد، ملكية فكرية، إعلام رقمي.

تصنيفات JEL: L82، O34، K11

* المؤلف المرسل.

Abstract:

Capital generated from intellectual property returns is an important pillar for companies' economic assets. However, its infringement in the digital environment has weakened these rights. Despite the evolution of intellectual property protection laws, the technical gap has remained. Since economic media plays a role in narrowing the digital gap, the study's issue is determined by the effectiveness of the harmony between three elements: capital, intellectual property protection systems, and economic media. The study concluded that there is a need for the state to adopt a new policy focused on developing economic specialized media tools, enabling national companies to compete in the international market.

Keywords: Economy, intellectual property, digital media**.**

Jel Classification Codes : K11, O34, L82

1. مقدمة :

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة تحولًا جوهريًا في طبيعة الموارد التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية، إذ لم يعد استغلال الموارد المادية وإدارتها يمثل المجال الوحيد لتحقيق القيمة والعائد الاقتصادي، بل برز نمط اقتصادي حديث يقوم بصورة متزايدة على إنتاج واستغلال الموارد المعنوية والفكرية، لما أصبحت تحققه من عوائد مالية قد تضاهي، بل تتجاوز في بعض الحالات، تلك المتأتية من الموارد المادية.

في هذا السياق، أضحت حقوق الإبداع والابتكار، وفي مقدمتها حقوق الملكية الفكرية، أحد أهم مكونات الأصول غير المادية للمؤسسات والشركات، لما تتيحه من إمكانات واسعة لاستثمار المصنفات والابتكارات والانتفاع بها اقتصاديًا من خلال بيع أو ترخيص أو تأجير حقوق استغلالها، في ظل ما توفره التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية من حماية قانونية لها.

وقد تعززت الأهمية الاقتصادية للملكية الفكرية بفعل التحولات المتسارعة التي أفرزتها الثورة الرقمية والتطور المستمر في تقنيات المعلومات والاتصال، حيث أسهمت البيئة الرقمية في توسيع نطاق إنتاج المصنفات الفكرية وتداولها واستثمارها، وأتاحت للمؤسسات الاقتصادية الوصول إلى أسواق وجمهور يتجاوز الحدود الجغرافية للدول. كما أصبحت التقنيات الرقمية وسيلة أساسية لإنتاج المحتوى الفكري

وتخزينه ونشره واستغلاله، الأمر الذي عزز القيمة الاقتصادية لهذه المصنفات، وأسهم في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وفي تطوير اقتصاديات الدول القائمة بصورة متزايدة على المعرفة والابتكار.

غير أن هذه التحولات الرقمية، على الرغم مما وفرته من فرص واسعة للاستثمار في الملكية الفكرية، أفرزت في المقابل تحديات متنامية مست طبيعة الحماية المقررة للمصنفات الفكرية ذات القيمة الاقتصادية فقد أدت سهولة الوصول إلى المحتوى الرقمي وإمكانية نسخه وإعادة نشره وتداوله على نطاق واسع إلى زيادة احتمالات الاعتداء على المصنفات المحمية، من خلال القرصنة والاستغلال غير المشروع والتقليد وغيرها من صور التعدي، وتزداد خطورة هذه الاعتداءات بالنظر إلى طابعها العابر للحدود، واعتمادها في كثير من الحالات على تقنيات رقمية متطورة قد تجعل اكتشافها وإثباتها وتحديد مرتكبيها أمرًا معقدًا، بما يحد من فعالية آليات الحماية التقليدية ويعرض المؤسسات الاقتصادية لخسائر مادية نتيجة ضياع جزء من الاستثمارات التي وجهتها إلى إنتاج وتطوير ابتكاراتها ومصنفاتها الفكرية.

وعليه، أصبحت البيئة الرقمية بما تفرضه من تحولات تقنية وقانونية واقتصادية متسارعة متغيرًا مؤثرًا بصورة مباشرة في واقع حماية الملكية الفكرية، إذ أوجدت من جهة فرصًا جديدة لاستثمار المصنفات الفكرية وتداولها، وأوجدت من جهة أخرى أنماطًا جديدة من الاعتداء عليها، ومن ثم لم يعد البحث في اقتصاد الملكية الفكرية مقتصرًا على البعد الاقتصادي المرتبط بقيمة رأس المال الفكري وآليات استثماره، وإنما امتد ليشمل البعد القانوني المتعلق بمدى ملاءمة قواعد الحماية وآلياتها لطبيعة المصنفات الرقمية والاعتداءات التي تستهدفها، فضلًا عن البعد السياسي المرتبط بجهود الدول في مواجهة الجرائم الاقتصادية والفكرية ذات الطابع العابر للحدود، من خلال التعاون والاتفاقيات الدولية.

وفي خضم هذه التحولات، يبرز الإعلام الرقمي المتخصص في المادة الاقتصادية باعتباره أحد المجالات التي تتقاطع فيها المعرفة الفكرية مع البيئة الرقمية والوظيفة الاقتصادية؛ إذ لم يعد دوره مقتصرًا على نقل المعلومات الاقتصادية، وإنما أصبح فاعلًا في إنتاج المصنفات الإعلامية ذات القيمة الفكرية والاقتصادية، وتطويرها وترويجها وتداولها عبر الوسائط والمنصات الرقمية، ومن هذه الزاوية، يكتسب الإعلام الرقمي الاقتصادي أهمية خاصة في دراسة إشكالية حماية أصول الملكية الفكرية للمؤسسات

الاقتصادية، باعتباره جزءًا من البيئة التي تنتج فيها المصنفات الرقمية وتستغل وتتعرض في الوقت ذاته لمخاطر الاعتداء غير المشروع عليها.

وبناءً على ذلك، تتجه الدراسة إلى بحث أثر التحولات التي أفرزتها البيئة الرقمية، باعتبارها **متغيرًا مستقلًا**، في حماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الإعلامية الرقمية المرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية، باعتبارها **متغيرًا تابعًا**، مع استجلاء الدور الذي يمكن أن يؤديه الإعلام الرقمي المتخصص في المادة الاقتصادية في تطوير هذه المصنفات واستثمارها والتعريف بها، ومدى قدرة الآليات القانونية والتقنية والاقتصادية القائمة على الاستجابة للتحديات التي فرضتها البيئة الرقمية. وهو ما يجعل موضوع حماية الملكية الفكرية في المجال الإعلامي الرقمي الاقتصادي موضوعًا تتقاطع فيه الأبعاد الاقتصادية والقانونية والتقنية، ويستدعي مقاربة متكاملة تستوعب طبيعة المصنفات الرقمية من جهة، وخصوصية الاعتداءات التي تستهدفها وآليات مواجهتها من جهة أخرى.

واستنادا لما تقدم بيانه تتمحور إشكالية الدراسة حول **ما مدى فاعليه النظام القانوني في حماية اقتصاد الملكية الفكرية وما تأثير الإعلام الرقمي في ذلك؟**

حيث تنجر عن هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات أهمها:

- ماذا نعني باقتصاد الملكية الفكرية، وهل له خصوصية تبرزه في البيئة الإلكترونية؟
- ما طبيعة المصنفات الفكرية الاقتصادية المشمولة بالحماية في الوسط الرقمي؟
- كيف للإعلام الرقمي التخصصي أن يكون له دوراً في حماية وتطوير هذه المصنفات الفكرية الاقتصادية؟

1.1 حدود الدراسة:

استنادًا إلى الإشكالية الرئيسية للدراسة، والمتمثلة في البحث في مدى فاعلية النظام القانوني في حماية اقتصاد الملكية الفكرية ودور الإعلام الرقمي في ذلك، تتحدد الدراسة موضوعيًا ومكانيًا في النموذج الجزائري، من خلال تحليل الإطار القانوني الذي أقره المشرع الجزائري لحماية حقوق الملكية

الفكرية ذات القيمة الاقتصادية في البيئة الرقمية، ومدى قدرته على الاستجابة للتحولات التي أفرزتها البيئة الرقمية وما صاحبها من صور جديدة لاستغلال المصنفات الفكرية والاعتداء عليها.

وتتناول الدراسة العلاقة بين متغيرين أساسيين؛ يتمثل أولهما في التحولات التي أفرزتها البيئة الرقمية ومدى فاعلية النظام القانوني الجزائري في مواكبتها باعتباره المتغير المستقل، بينما يتمثل المتغير التابع في حماية اقتصاد الملكية الفكرية للمصنفات الفكرية ذات القيمة الاقتصادية في البيئة الرقمية، كما يبرز الإعلام الرقمي المتخصص في المادة الاقتصادية باعتباره مجالًا تطبيقيًا ووسيطًا تتجسد من خلاله العلاقة بين المتغيرين، بالنظر إلى دوره في إنتاج المصنفات الفكرية الاقتصادية وتطويرها والترويج لها وتداولها واستغلالها.

ومن حيث النطاق الموضوعي، تنصرف الدراسة إلى تحديد مفهوم اقتصاد الملكية الفكرية وبيان خصوصيته في البيئة الرقمية، ثم تحديد طبيعة المصنفات الفكرية ذات القيمة الاقتصادية المشمولة بالحماية، ومدى استيعاب التشريع الجزائري لخصوصيتها، ولا سيما في ظل سهولة إنتاج المصنفات الرقمية ونسخها وإتاحتها وتداولها واستغلالها عبر الوسائط والمنصات الإلكترونية.

أما من حيث النطاق القانوني، فتتمحور الدراسة حول التشريع الجزائري المنظم للملكية الفكرية وحمايتها، مع التركيز على الأحكام ذات الصلة بالمصنفات الفكرية واستغلالها في البيئة الرقمية، وبما يتصل بالنشاط الإعلامي الرقمي والمصنفات ذات الطابع الاقتصادي، كما تمتد الدراسة إلى بحث آليات الحماية القانونية المدنية والجزائية والوقائية ومدى ملاءمتها لطبيعة الاعتداءات التي تفرضها البيئة الرقمية.

ومن حيث النطاق التطبيقي، تركز الدراسة على الإعلام الرقمي الجزائري المتخصص في المادة الاقتصادية باعتباره نموذجًا لتطبيق الإشكالية محل البحث، وذلك من خلال بحث دوره في إنتاج وتطوير المصنفات الفكرية الاقتصادية والترويج لها وتداولها ومدى إمكانية مساهمته في تعزيز حمايتها واستثمارها بصورة مشروعة في البيئة الرقمية.

ولا تمتد الدراسة إلى جميع مجالات اقتصاد الملكية الفكرية بمفهومه الواسع، وإنما تقتصر على المصنفات الفكرية المرتبطة بالمجال الإعلامي الاقتصادي في البيئة الرقمية في إطار النموذج الجزائري، مع الاستعانة، عند الاقتضاء ببعض التشريعات والتجارب الأجنبية والاتفاقيات الدولية للاستفادة منها في التحليل والمقارنة وتقييم مدى كفاية الحماية التي يوفرها النظام القانوني الجزائري، دون أن يكون الهدف تحويل الدراسة إلى دراسة مقارنة مستقلة.

وعليه، تتمثل الحدود الأساسية للدراسة في الحد المكاني الجزائري باعتبار التشريع والممارسة في الجزائر مجالها الأساسي، والحد الموضوعي المتعلق باقتصاد الملكية الفكرية للمصنفات الفكرية ذات القيمة الاقتصادية في البيئة الرقمية والحد الوظيفي المرتبط بدور الإعلام الرقمي المتخصص في المادة الاقتصادية في إنتاج هذه المصنفات وتطويرها واستغلالها وحمايتها بما يسمح بتقييم مدى فاعلية النموذج الجزائري في مواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الرقمية.

2.1 فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة قصد الإجابة على اشكاليتها الى وضع حيز البحث فرضية رئيسية لأجل القول: ان الإعلام الرقمي يسهم بطريقة ناجعة في حماية اقتصاد الملكية الفكرية في البيئة الرقمية من خلال عمليات الترويج التسويقي لمنتجات الملكية الفكرية والتقليل من التعديات الرقمية من خلال نشر الوعي والتعريف بالقوانين والنظم.

حيث تتفرع هذه الفرضية الرئيسية فرضيات فرعية مفادها:

- توجد علاقة تكاملية بين حماية اقتصاد الملكية الفكرية وتنامي الاعلام الرقمي الاقتصادي.
- توجد علاقة طردية بين تطور وسائل الاعلام الرقمي وتنامي راس مال الاستثمار في المنتجات الفكرية.
- معيار قياس فاعلية حماية اقتصاد الملكية الفكرية مرتبط بالقدرة على خلق تكامل بين الجهود القانونية والإعلامية والتقنية.

3.1 أهمية الدراسة:

ترتكز الدراسة على عنصر تقييم العوائد وتبرز أهميتها من خلفية الناتج المالي الضخم الذي حققه اقتصاد الملكية الفكرية في البيئة الرقمية حديثاً ومن الدور الفعال للإعلام الرقمي في تحقيق هذه النتائج، لذا ترمي الدراسة الى بيان أهمية علاقة الترابط والتكامل بين الإعلام الرقمي واقتصاد الملكية الفكرية من خلال دعم الابتكار وتنشيط الإبداع بهدف تحقيق التطور الاقتصادي المستدام وتسليط الضوء على تنامي وتطور الصناعات الرقمية التي تعتمد على المنصات الإلكترونية و التي أضحت بذلك اليسر و السهولة للترويج للمنتجات من خلال استغلال التقنيات الحديثة و الذكاء الاصطناعي و ميزة قلت التكاليف المالية ، كما تهدف الدراسة في جانبها المعرفي إلى إثراء دائرة البحوث المشتركة القانونية و الاقتصادية و التقنية و الإعلامية.

4.1 منهج البحث:

إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لاعتباره الأنسب لتحليل ووصف الظواهر الاقتصادية و القانونية و الإعلامية والتي تتناول مواضيع اقتصاد الملكية الفكرية في البيئة الرقمية و دور الإعلام ، من خلال وصف القواعد و المفاهيم الأساسية المتصلة باقتصاد الملكية الفكرية، و بدراسة مشتملاته الفقهية وتحليل ماهيته القانونية و بيان أنواع المصنفات الفكرية المشمولة بالحماية القانونية مع إبراز الدور الذي يلعبه الإعلام الرقمي في حماية الاقتصاد ، كل ذلك في سياق الاسترسال الفردي المقتضب مع الاستشهاد بالبحوث العلمية الرصينة في هذه المادة حسب الحالة و الإحالات القانونية للنظم المحلية والاتفاقيات الدولية ناهيك عن التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة في الحماية الفكرية كمنظمة الويبو مثلا كما سنتطرق إليه ،وصولًا إلى استعراض النتائج و اقتراح التوصيات الممكنة و التي يمكن أن نسهم بها في لفت انتباه صانع القرار من أجل حماية وتعزيز اقتصاد الملكية الفكرية في البيئة الرقمية.

5.1 هيكل الدراسة:

لذا ارتأينا أن نقسم مشتملات هذه الدراسة إلى أربعة (04) محاور رئيسية:

المحور الأول: ماهية اقتصاد الملكية الفكرية،

المحور الثاني: خصوصية اقتصاد الملكية الفكرية في البيئة الرقمية،

المحور الثالث: المصنفات الفكرية الاقتصادية المشمولة بالحماية في البيئة الرقمية،

المحور الرابع: دور المؤسسات الإعلامية الرقمية في حماية وتطوير اقتصاد الملكية الفكرية.

خاتمة.

2. ماهية اقتصاد الملكية الفكرية.

1.2. تعريف اقتصاد الملكية الفكرية:

يُعرف اقتصاد الملكية الفكرية على أنه ذلك التخصص في علم الاقتصاد الذي يُعنى بدراسة الآثار الاقتصادية للحقوق المتولدة من تداول الأصول الفكرية للمصنفات التي تنتجها الشركات الاقتصادية مثل حقوق المؤلف والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والنماذج الصناعية والأسرار التجارية من حيث تأثيرها على تشجيع الاستثمار والابتكار في مجال تطوير في البحث بهدف دعم المنافسة لتحقيق الازدهار الاقتصادي ،حيث تنطلق أبجديات هذا التخصص من فكرة أن المعرفة تعتبر سلعة اقتصادية تتميز بسهولة التداول وانخفاض في تكلفة إعادة إنتاجها مما قد يقلل من الدافع الى الاستثمار فيها و يرفع نسبة المخاطرة إذا لم يحاط الابتكار نفسه بحماية قانونية كافية، لأجل ذلك تعطي حقوق الملكية الفكرية للمبتكرين و المبدعين احتكارًا و استئثاراً مؤقتًا يمكنهم من تحصيل تكاليف الابتكار و الظفر بعائد اقتصادي يشجعهم على المواصلة في الإبداع مع المحافظة في نفس الوقت على إقامه توازن بين مصلحة أصحاب الحقوق و مصلحة العامة من الجمهور في الوصل إلى المعرفة . (Posner, 2003)

كما ترصد البيانات الاقتصادية أن اقتصاد الملكية الفكرية أضحى لا يكتفي فقط بدراسة الجوانب القانونية لحقوق الفكرية بل تعداها إلى مستوى تحليل النجاعة الاقتصادية لهذه الحقوق من خلال فحص قدرة تأثيرها على زيادة الإنتاجية و تشجيع الابتكار في تخصيص الموارد ونقل التقنيات الرقمية الحديثة لأجل خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الحديث المبني على المعرفة ، كما يدرس من جهة أخرى، التكلفة الاجتماعية للاستئثار المؤقت الذي تعطيه حقوق الملكية الفكرية مقارنة بالعائدات المالية المحققة من تداول

أصول الإبداع و الابتكار ، الأمر الذي يرتب اقتصاد الملكية الفكرية ضمن أحد أهم روافد اقتصاديات المعرفة والاقتصاد الإلكتروني. (Merges, 2007)

حيث ترى المنظمة العالمية للملكية الفكرية "الويبو" (WIPO) أن اقتصاديات حقوق الملكية الفكرية أضحت عنصرًا هاما في الاقتصاد المعاصر وذلك لإسهامها في عملية تحويل الأصول غير المادية أو الاعتبارية إلى أصول مالية قابلة للاستثمار و الترويج عن طريق بيع أو تأجير التراخيص، الأمر الذي حفز كل من الشركات والأفراد على ولوج عالم الاستثمار في الإبداع و الابتكار عن طريق توفير الحماية القانونية للنواتج المالية المتولدة من تداولها في السوق ، وعليه تنسجم سياسات الملكية الفكرية مع نظيراتها من سياسات التنمية الاقتصادية للابتكار الدولي، الذي أضحى في الزمن الراهن محل منافسة شرسة بين كبريات مصنعي التكنلوجيا الحديثة. (أنور، 2013)

كما يري جانب من الفقه الاقتصادي أن اقتصاد الملكية الفكرية كونه يراعي دائما إمكانية ملائمة التوازن بين الحوافز الاقتصادية للمبتكرين وبين إتاحه وصول المجتمع إلى المعرفة تعد معه المبالغة في تدابير الحماية احتكاراً للمعرفة وترتفع تكاليف الوصول إليها، كما أن ذلك لا يجب أن يكون على حساب التخلي الكلي أو في الحدود المعقولة لتدابير الحماية مما يولد حالة للعزوف عن الإستثمار في المعرفة الاستثمار و الابتكار، لذا يتجلى الهدف الاقتصادي الأسمى لقوانين الملكية الفكرية في موازنة المستوى الأمثل للوصول للمعرفة مع الإنتفاع بها لذوي الحقوق. (Posner R. A., 2002)

تناول المشرع الجزائري صراحة ولأول مرة مصطلح الاقتصاد المعرفي الذي يعتبر المولد الأول لاقتصاد الملكية الفكرية موضوع دراستنا في نص المادة 2 من القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار حيث صيغ متن المادة على النحو التالي:" **إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة** "، (22-18، 2022) وإن كانت هذه الإشارة جديدة بالتسمية لكنها ليست جديدة بالمضمون أين نجد إشارة أخرى في القانون رقم 15-21 المتضمن القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي حفز فيه المشرع الاقتصاديين على ولوج الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

2.2. أهداف اقتصاد الملكية الفكرية:

يهدف إقتصاد الملكية الفكرية من خلال إقتصاد المعرفة المولد الحقيقي لمنتجاته على تطوير و على روافد تطويره و نقصد بذلك تطوير مشتملات البحث العلمي و التكنولوجي بالأساس مع الإستفادت من تراكم التجارب المعرفية السابقة من خلال إنشاء بنوك للمعلومات و أدوات للرصد و التحليل في كل تخصص يصلح لأن يكون ميدانا خصبا للإستثمار من خلال مواد جديدة للملكية الفكرية، حيث جاءت أحكام المادة الثالثة (3) من القانون 15-21 و التي عبر فيها المشرع عن الأهداف المرجوة وتتمثل أساسا في ضمان تطوير كل من البحث العلمي بما فيه البحث العلمي الجامعي والتطوير التكنولوجي و كذا تعزيز وتقوية القواعد العلمية والتكنولوجية في الجزائر من خلال فهم ما يحدث في المجتمع من تحولات، بهدف تعيين وتحليل ما يتحكم فيه من أنظمة ومعايير و ضوابط مع إيلاء العناية لدراسة كل من "التاريخ والتراث الثقافي الوطني" وكذا تثمينهما ، كما تحدث المشرع في نفس المادة عن ضرورة توفير ما يلزم من وسائل للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لفائدة الابتكار. (أنور، 2013)

3. خصوصية اقتصاد الملكية الفكرية في البيئة الرقمية:

ينفرد اقتصاد الملكية الفكرية في البيئة الإلكترونية بعدة خصائص تجعله يتميز بصورة كاملة عن الاقتصاد الكلاسيكي المبني على تداول المنتجات المادية حيث أصبحت قيمة الأصول الفكرية والرقمية المصدر الرئيسي والحقيقي للقيمة الاقتصادية في مختلف قطاعات التنمية وتبوء الاستثمار في الابتكار والمعرفة مكانه معيارية تقيس القدرة التنافسية للدول والمؤسسات فيما بينها، حيث نعرض فيما يلي أهم هذه الخصائص:

1.3. الخاصية غير الملموسة للأصول:

وتعتبر من أبرز السمات التي ينبني عليها اقتصاد الملكية الفكرية في الوسط الرقمية من خلال اعتماده بصورة رئيسية على الأصول غير المادية أو الاعتبارية كقواعد البيانات والبرمجيات والعلامات التجارية والمحتوى الرقمي والخوارزميات والتصاميم وبراءات الاختراع، أين تبلورت القيمة السوقية لكثير من المؤسسات الرقمية العالمية التي ترتكز على هذه الأصول الفكرية أكثر من اعتمادها على الموجودات المادية

وهو الأمر الذي جعل من الملكية الفكرية الاقتصادية عنصر أساسي في تكويم الثروة وخلق القدرة التنافسية ، لذا فأن الملكية الفكرية ترتبط بمصطلحات المعلومات أو المعرفة مما يشير إلى طبيعتها غير الملموسة. (organization, 2019)

2.3. خاصية انخفاض تكاليف التوزيع والنسخ الإلكتروني:

يعد نسخ المنتجات الفكرية وتوزيعها رقميا بتكلفة زهيدة أو تقترب من الصفر مقارنة بالمنتجات التقليدية ميزة في الاقتصاد الرقمي وهو ما يزيد من سرعة وعالمية انتشار المصنفات الفكرية في جانبها الايجابي غير أنه من جهة أخرى يرفع من احتمالات الاعتداء عليها عن طريق النسخ غير المشروع والقرصنة، من هذا المنطلق أضحت الحماية القانونية للملكية الفكرية ضمانة أساسية لاستمرار الحوافز الاقتصادية للمبتكرين والمبدعين. (Posner W. M., 2003)

3.3. خاصية التداول فائق السرعة للمصنفات المحمية:

حيث تتميز البيئة الإلكترونية عملية انتقال المعلومات والمعرفة عبر حدود البلدان الجغرافية في ثوانٍ سريعة بفعل المواقع الإلكترونية عبر الشبكة العنكبوتية للأنترنيت الدولي مما يشجع ويسرع من العمليات الإنتاجية للابتكار والنقل المعرفي للتكنلوجيا مما أفرز معه تحول نمط الاقتصاد العالمي نحو اقتصاد قائم على تداول البيانات المعرفية للمصنفات المحمية وأصبحت أصولهُ مادية لا تقل أهميةً عن رأس المال والعمل . (Development, 1996)

4.3. خاصية ارتفاع القيمة الاستثمارية للإبداع والابتكار:

حيث تعمد المؤسسات والشركات الرقمية على تطوير تطبيقات جديدة وخدمات إلكترونية و وبرمجيات وتقنيات للذكاء الاصطناعي و التي تعتبر حاليا من أهم الأنشطة ذات الأولوية في الابتكار في البيئة الرقمية و أضحت تمثل المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح مما يجعل من حماية الملكية الفكرية تكتسي أهمية قصوى لتأمين وضمان استرداد التكاليف التي صرفت على البحث والتطوير لإنتاج هذه الأصول الفكرية من أجل تحقيق عائد اقتصادي يحفز على الابتكار المستمر(Merges, 2007) .

5.3. ميزة الشمولية العالمية للأسواق الرقمية:

يتميز اقتصاد الملكية الفكرية في البيئة الإلكترونية بكونه اقتصادًا متجاوزاً أو عابرًا للحدود حيث يمكن تسويق أصول المصنفات الرقمية و التطبيقات والبرمجيات والخدمات الرقمية في مختلف أنحاء دول العالم دون الحاجة إلى وجود مادي في الأسواق الفعلية، حيث أدى ذلك إلى تزايد أهمية وجود الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية على المستوى الدولي مثل إتفاقيات المنظمة العالمية للمكية الفكرية المختصر إيها " الويبو" و مثل كذلك اتفاقية تريبس من أجل ضمان حماية حقوق المالكية في مختلف الدول(organization W. t., 1994) .

6.3. ميزة الناقلية المفتوحة للاستثمار في حقوق الملكية الفكرية:

مكن الاقتصاد الإلكتروني من استعمال وسائل جديدة ف الاستثمار في أصول حقوق الملكية الفكرية من خلال بيع أو تأجير التراخيص الإلكترونية عن طريق منصات بث المحتوى والحوسبة السحابية والتجارة الإلكترونية والتي أنشأت أسواق للتطبيقات الرقمية مما وفر مصادر دخل جديدة للمبدعين وأصحاب الحقوق، وأسهم بشكل كبير في عملية تحويل المصنفات الفكرية إلى أصول اقتصادية قابلة للتداول والاستثمار فيها بطريقة أكثر فاعلية وكفاءة وبمخاطر اقتصادي أقل من تلك المعبر عنها في النمط الكلاسيكي لتداول السلع والخدمات. (organization W.، 2020)

7.3. ميزة الملازمة بين الاقتصاد والمعرفة المولدة للابتكار:

حيث يعد اقتصاد الملكية الفكرية أحد أهم الركائز الأساسية للاقتصاد المعرفي أين أصبحت المعرفة و الإبداع الفكري من أبرز و أهم عوامل الإنتاج في العصر الحديث الرقمي و أضحت في ذلك بأهمينها متجاوزة على الموارد الطبيعية ورأس المال المادي في النمط الكلاسيكي، لهذا تعد الدول التي تمتلك منظومة قوية لحماية الملكية الفكرية الاقتصادية من أقوى الدول حظاُ في القدرة على جلب الاستثمارات الدولية بفعل الأمان الرقمي والقانوني الذي يقلل من مخاطر الاستثمار ويشجع في نفس الوقت البحث العلمي واللذان يعدان عاملان لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

8.3. خاصية الاعتماد على الرصد والتخزين للبيانات واستعمال أنظمة الذكاء الاصطناعي:

من أهم ميزات اقتصاد الملكية الفكرية في البيئة الإلكترونية اعتماده المتزايد على البيانات الضخمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي و خوارزميات المعالجة و التعرف الألي وذلك باعتبارها أصولًا استراتيجية تتولد عنها قيمة اقتصادية مرتفعة العائد و التكلفة أيضا ، حيث أفرز هذا الوضع إلى ظهور و اعتماد تحديات جديدة قانونية واقتصادية تتعلق بالسعي إلى مضاعفة أساليب حماية قواعد البيانات و حقوق التأليف من المصنفات الرقمية بالإضافة إلى تأمين ملكية مخرجات الذكاء الاصطناعي و هو ما جعل من اقتصاد الملكية الفكرية مجالًا حصباً و متجددًا يتطور باستمرار دائم مع تطور التكنولوجيا ذاتها. (organization W. i., Technology Trends 2025: the future of transportation , 2025)

4. المصنفات الفكرية الاقتصادية المشمولة بالحماية في البيئة الرقمية:

تتضمن الحماية القانونية في البيئة الرقمية طيفًا واسعًا ومتنوعاً من المنتجات الإبداعية التي يتم انتاجها استغلالها و تداولها باستخدام الوسائط الإلكترونية، حيث أفرز هدا التطور التكنولوجي إلى توسيع مجال المصنفات المشمولة بالحماية أين لم يعد يقتصر على المصنفات التقليدية بل أمتد ذلك ليضم قواعد البيانات و البرمجيات و والمحتوى الرقمي و والتصاميم الرقمية و براءات الاختراعات و العلامات و النماذج ، هذه الأصول الفكرية التي أضحت تمثل الركيزة الأساسية الاقتصاد الرقمي حيث نستعرض فيما يلي أهم هذه المنتجات كما يلي :

1.4. حماية تداول أصول المصنفات الرقمية الأدبية والفنية:

تحتل لمصنفات الأدبية والفنية حيزاً أكبراً من دائرة أصناف المنتجات الفكرية المحمية في البيئة الإلكترونية و تتضمن: المقالات و الكتب الإلكترونية والصحف والمجلات الإلكترونية والمصنفات الموسيقية والتسجيلات الصوتية والصور الرقمية و فئة والأعمال السمعية البصرية الرقمية والأفلام المنشورة عبر شبكة الإنترنت ، حيث تتمتع هذه المصنفات بالحماية بمجرد ابتكارها من قبل المبدعين وإفراغها في شكل ملموس وذلك بغض النظر وسيلة تخزينها أو بما يضمن للمؤلف حقوقًا أدبية ومالية على مصنفه في البيئة الإلكترونية.(organization W. i., WIPO Copyright treaty (1996), 1996)

2.4. حماية تداول أصول التطبيقات الرقمية وبرامج الحاسوب:

تحتل برامج الحاسوب ذات الطابع التقني أو الفني المكانة الكبرى في أصول القيمة المالية لمنتجات الفكرية في الاقتصاد الرقمي بسبب أنها تعد الأساس التقني الذي تقوم عليه كل التطبيقات الرقمية من خلال أنظمة التشغيل و إدارة منصات التجارة الرقمية وقد استقر الفقه في العديد من الدول و ترجمته التشريعات الدولية أيضا في نصوصها إلى اعتبار برامج الحاسوب مصنفات أدبية تتمتع بالحماية بموجب حقوق المؤلف الحقوق المجاورة.(organization W. t., 1994)

3.4. الحماية من الاستغلال غير المشروع لقواعد البيانات الرقمية:

تمثل قواعد البيانات الأصول الفكرية ذات القيمة الاقتصادية العالية في البيئة الإلكترونية بسبب ما تتضمنه من تجميع منظم ومفهرس للمعلومات وللبيانات الرقمية تمكن المستخدمين من البحث عنها وتصفح محتواها فيها والوصول إليها إلكترونيًا بطريقة سهلة، حيث يشترط لحماية قواعد البيانات بالحماية إذا كان اختيار وتصنيف محتوياتها أو ترتيبها أو تنظيمها يعكس أصالة من جهد فكري وإبداعي لصاحبه بصرف النظر أن دون أن تمتد الحماية إلى البيانات ذاتها إذا كانت مجرد حقائق عادية أو مجردة من أي ابداع أو لمسة خاصة. (organization W. i., Handbook : law and use , 2nd edition , 2004)

4.4. حماية المواقع الإلكترونية للشركات والمحتوى الاقتصادي الرقمي:

يتضمن هذا النوع من الإبداعات الفكرية كل من عمليات لتصميم المواقع الإلكترونية أو أبتكار طرق جديدة لمحتواها النصي او أنشاء ا الصور بطرقة فنية و إبداعية ، كما يشمل كذلك توليد و إنشاء والفيديوهات المرئية الرقمية والرسوم البيانية و والتسجيلات الصوتية بالإضافة إلى إنشاء العناصر التفاعلية الخاصة بهذه المنتجات عبر شبكة الأنترنيت حيث تعتبر محمية إذا توافرت فيها الأصالة والإبداع ، كما أن الموقع الإلكتروني أصبح في حد ذاته يضم مجموعة من الحقوق الفكرية، تتضمن حق المؤلف تصميم الموقع والمحتوى و مصمم العلامة التجارية الخاصة بالموقع وصولا إلى واسم النطاق في بعض الحالات الخاصة . (organization W. i., Intellectual property on the internet : A survey of issues , 2002)

5.4. حماية العلامات التجارية الرقمية للشركات الاقتصادية:

تعد العلامات التجارية الرقمية أحد أبرز عناصر التجارة الإلكترونية حيث تعرف وتميز المنتجات والخدمات المقدمة عبر شبكة الإنترنت عن غيرها من المنتجات الأخرى وتشمل بهذه الصفة أسماء المنصات الإلكترونية وشعاراتها وعلاماتها المستخدمة ورموزها والأيقونات الخاصة بها، حيث وتكسب هذه العلامات قيمة اقتصادية عالية بفعل ارتباطها بسمعة القائم بالمشروع وثقة المستهلكين فيه في البيئة الرقمية . (organization W. i., Making a mark : an intoduction to tradmarks for small and medium-sized Entreprizes, 2017)

6.4. حماية براءات الاختراع الرقمية:

تتضمن براءات الاختراع في البيئة الإلكترونية تلك الاختراعات المرتبطة بالتقنيات المتطورة مثل تقنيات التقنيات الحاسوبية التي تستوفي شروط الجدة و الذكاء الاصطناعي و الاتصالات و إنترنت الأشياء والأجهزة الذكية، بشرط الخطوة الابتكارية والقابلية للتطبيق الصناعي أو التجسيد المادي، حيث وتسهم هذه البراءات في تحفيز الاستثمار في البحث ونقل التكنولوجيا والتطوير. (organization W. i., Undestanding patent, 2025)

7.4. حماية التصاميم الصناعية الرقمية:

حيث تتضمن التصاميم الصناعية السمات الخارجية للمنتجات الرقمية أو المادية التي إنجازها و تصميمها باستخدام الوسائط المتطورة الرقمية و مثالها : واجهات التطبيقات الرقمية و وأيقونات البرامج الرقمية و هندسة الرسومات ثلاثية الأبعاد و غيرها من المنتجات الكثيرة بشرط أن تتوافر فيها صفات الجدة والطابع الفردي للعمل الإبداعي حيث وتعد هذه التصاميم عنصرًا مهمًا في تشجيع و تقوية القيمة المالية و التجارية للمنتجات الرقمية (organization W. i., Looking Good : An introduction to industrial designs for small and Medium-sized Enterprizes, 2019) .

8.4. حماية المعلومات السرية والأسرار التجارية الرقمية:

حيث تحتوي الأسرار التجارية في الوسط الرقمي على كل من أنظمة الخوارزميات و وقواعد البيانات غير المنشورة بعد و أسرار أكواد البرمجة و أسرار أنظمة وطرق التشغيل ، كما تتضمن أيضا أسرار وخطط التسويق الرقمية للمنتجات والبيانات التجارية التي تعتمد في قيمتها الاقتصادية من سريتها بشكل أساسي

حيث تتمتع هذه المعلومات بالحماية القانونية متى اتخذ صاحبها طرق الإجراءات في نطاق معقول للحفاظ على سريتها مما يجعلها من أهم أدوات المنافسة في الاقتصاد الإلكتروني. (نعمة، 2015)

9.4. حماية أسماء النطاقات:

تشكل اليوم أسماء النطاقات من الأصول الرقمية الهامة التي تميز المواقع الرقمية من خلال الخدمات المقدمة عبر شبكة الإنترنت حيث تكتسب حماية قانونية خاصة عند ارتباطها بعلامة تجارية أو باسم تجاري معروف بمواصفاته، لهذا الغرض وضعت المنظمة العالمية للملكية الفكرية آليات استثنائية وخاصة لتسوية منازعات أسماء النطاقات عن غيرها من المنازعات الأخرى لأجل الحد من ظاهرة التسجيل غير القانوني لأسماء النطاقات أو الاعتداء على العلامات التجارية التي تمثلها في البيئة الرقمية. (حيدر، 2019)

5. دور المؤسسات الإعلامية الرقمية في حماية وتطوير اقتصاد الملكية الفكرية:

يضطلع الإعلام الرقمي دورًا مهاما في حماية اقتصاد الملكية الفكرية في الوسط الرقمي حيث لم يعد يقتصر دوره على تداول الأخبار والمعلومات بل أضحى يمثل وسيلة استراتيجية لنشر الوعي بحقوق الملكية الفكرية ومكافحة الاعتداءات الإلكترونية و ينشط من جهة أخرى الاستثمار في الإبداع والابتكار ، حيث يتجلى ذلك في إسهام المنصات الرقمية لوسائل الإعلام الحديثة في الترويج لثقافة احترام الحقوق الفكرية بين الأفراد والمؤسسات الأمر الذي أنعكس إيجابًا على تطوير التنمية الاقتصادية القائمة على الابتكار ، حيث سنعرض فيما يلي أدوار الإعلام الإلكتروني في حماية اقتصاد الملكية الفكرية كالتالي:

1.5. دعم تسويق المنتجات الفكرية الرقمية

يساهم الإعلام الرقمي في التعريف والترويج لمنتجات المصنفات الفكرية عبر المنصات الإلكترونية و يتنوع ذلك بين: الكتب الإلكترونية و والتطبيقات والأعمال الفنية، والبرمجيات وغيرها الأمر الذي يسهم في توسيع نطاق وصولها إلى الأسواق المحلية والدولية و ينجم عن هذه الوظيفة زيادة العائد الاقتصادي لفائدة المبدعين وأصحاب الحقوق من خلال تحويل المنتجات الفكرية من طبيعتها الإعتبارية إلى أصول اقتصادية مادية قادرة على المنافسة في الاقتصاد الرقمي. (إبراهيم، 2012)

2.5. تسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات المتعلقة بالملكية الفكرية:

كما يؤدي الإعلام الرقمي مهام تسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية والخدمات الإلكترونية المتعلقة بالملكية الفكرية من قبل الأفراد والشركات عن طريق المواقع الرسمية الوطنية الدولية الخاصة بالمنصات الرقمية لتسجيل الحقوق وكذا الإعتماد بقواعد بيانات الخاصة البراءات والعلامات التجارية الأمر الذي ساهم في رفع كفاءة وعمل وفاعلية إدارة حقوق الملكية الفكرية الوطنية و الدولية من خلال تبسيط الإجراءات و التقليل من تكاليف الحصول على المعلومات. (حيدر، 2019)

3.5. دعم وتشجيع الاستثمار في الابتكار والإبداع:

ينقل الإعلام الإلكتروني تجارب النجاح المتعلقة بالمخترعين ورواد الأعمال من خلال سرد قصص نجاحهم والتعريف بالمشروعات الإبداعية والتكنولوجية التي حققوها ونشر الدافع الذي يحفز المستثمرين على تمويل الابتكارات الجديدة ويشجع الأفراد على ترقية وتطوير منتجات فكرية ذات قيمة اقتصادية،كما يسهم أيضا في تسليط الضوء على أهمية حماية الملكية الفكرية باعتبارها أحد الضمانات الأساسية لأسترجاع و إسترداد تكاليف الابتكار وتحقيق من وراءه عائد اقتصادي كبير. (نعمة، 2015)

4.5. التصدي للقرصنة الرقمية والتعديات الإلكترونية:

تمثل وسائل الإعلام الإلكتروني حاليا شريكًا فاعلاً في التصدي و مكافحة انتهاكات الملكية الفكرية وذلك من خلال التوعية بمخاطر القرصنة الرقمية من جهة ، وكشف أساليب الاعتداء على المصنفات الفكرية من جهة أخرى ، من خلال بث ونشر الأخبار المتعلقة بالقضايا والأحكام القضائية الخاصة بانتهاكات حقوق الملكية الفكرية وبيان عناصر المسؤولية فيها، ناهيك عن إسهام المنصات الإعلامية في توجيه المستخدمين نحو المصادر القانونية للمحتوى الرقمي الرسمي الأمر الذي بما يحد من انتشار النسخ غير المشروعة و يقوي الاقتصاد الإبداعي. (حيدر، 2019)

5.5. تحقيق الشفافية في رصد انتهاكات الملكية الفكرية:

تمكن وسائل الإعلام الرقمية من سرعة تداول المعلومات المتعلقة بقرصنة الملكية الفكرية وهي بذلك تسهم في تسليط الضوء والكشف على الجرائم الرقمية المنشرة وحملات التقليد، بما ينبه التقنيين وأصحاب

الحقوق يعزز أساليب الرقابة أي يمكن بمفهوم أخر من استنفار الجهات المختصة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة لهذه الانتهاكات.

6.5. دور الإعلام الرقمي في دعم التعاون الدولي في حماية الملكية الفكرية:

حيث يساهم الإعلام الرقمي في بعث التعاون الدولي في مجال حماية الملكية الفكرية عن طريق التعريف بالتجارب الدولية ونقل الخبرات الميدانية وكذا التعريف بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنظم ملكية ذوي الحقوق ، بالإضافة إلى تعميم ونشر المبادرات المشتركة بين المنظمات الدولية والدول قصد مواجهة التحديات التي يفرضها الاقتصاد الرقمي في البيئة الرقمية المعقدة تقنيا على غرار القرصنة العابرة للحدود المجهولة المصدر. (إبراهيم، 2012)

7.5. مساهمة الإعلام الرقمي في بناء اقتصاد قائم على المعرفة:

يمثل هذا العنصر الدور المحوري الأبرز لخصوصية المادة الإعلامية ذاتها حيث يعتبر الإعلام الرقمي أحد المحركات الرئيسة لاقتصاد المعرفة حيث يربط الإعلام بين كل الفاعلين في حقل الاقتصاد من المبدعين ومؤسسات بحثية و شركات و مستهلكين ، من خلال توفيره بيئة رقمية تساعد على تداول المعرفة بصورة قانونية وآمنة ، كما يضطلع أيضا في نشر الابتكارات وتسويقها و العمل على تحويلها إلى منتجات وخدمات ذات قيمة اقتصادية عالية الأمر الذي نراه يعزز من دور الملكية الفكرية بوصفها أحد أهم عناصر التنمية الاقتصادية المستدامة في العصر الرقمي الحديث.(bank, 2021)

8.5. دور الإعلام الرقمي في نشر الوعي بثقافة احترام الملكية الفكرية

بحكم الميزة الآنية و الانتشار السريع و التفاعلية التي يتسم بها الإعلام الرقمي يعد بهذه الخصائص فضاء خصب لنشر الوعي المجتمعي في حماية اقتصاد الملكية الفكرية، إذ نرى أن بوضوح الإسهام الكبير للمواقع الإلكترونية و والمنصات الإخبارية و وشبكات التواصل الاجتماعي وكذا المنصات التعليمية في تعريف الجمهور بأهمية بحقوق المؤلف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والأسرار التجارية، مع التحسيس بالأثار القانونية والاقتصادية المترتبة على الاعتداء عليها حيث يساعد في إعتقادنا هذا الدور في

الحد من ظاهرة القرصنة الرقمية و تقوية وتثمين ثقافة احترام الإبداع والابتكار بما يحفز أصحاب الحقوق على الاستثمار في إنتاج المعرفة.

6. خاتمة:

يتضح مما سبق أن التحولات الرقمية المتسارعة التي شهدها العالم أفضت إلى إعادة تشكيل طبيعة النشاط الاقتصادي وأفرزت واقعًا جديدًا أصبحت فيه المعرفة والإبداع والابتكار من أهم مصادر إنتاج الثروة وتحقيق القيمة المضافة، وهو ما أسهم في بروز اقتصاد الملكية الفكرية باعتباره أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الرقمي والاقتصاد القائم على المعرفة، فلم تعد الملكية الفكرية تقتصر على كونها منظومة قانونية ترمي إلى حماية حقوق المبدعين وأصحاب الابتكارات وإنما تجاوزت هذا الدور لتتحول إلى أصل اقتصادي وأداة استراتيجية تساهم في تشجيع الابتكار واستقطاب الاستثمارات وتحفيز البحث والتطوير وتعزيز قدرة المؤسسات والدول على المنافسة في الأسواق العالمية، ومن ثم، غدت القيمة الاقتصادية للملكية الفكرية مرتبطة ليس بمجرد وجود الحق وحمايته قانونًا وإنما أيضًا بمدى القدرة على استثماره وإدارته واستغلاله في ظل التحولات التي تفرضها البيئة الرقمية.

لقد أظهرت الدراسة في هذا الصدد أن اقتصاد الملكية الفكرية يتسم في الوسط الرقمي بخصائص متفردة من أهمها الاعتماد على الأصول غير الملموسة مع وسهولة تداول المنتجات الفكرية وكذا وانخفاض في تكاليف التوزيع و النسخ بالإضافة إلى ميزة النطاق الجغرافي العابر للحدود، كما رأينا أن اقتصاد الملكية الفكرية لصيق بتطور التكنلوجيا في حد ذاتها لأمر الذي يجعل حماية منتجات هذا الاقتصاد الفكري الرقمي ضرورة اقتصادية ملحة إلى جانب كونها ضرورة قانونية يفرضها الواقع ، كما لاحظنا أن البيئة الرقمية قد وسعت نطاق المنتجات الفكرية المشمولة بالحماية حيث لم تعد تنحصر على المصنفات الأدبية والفنية التقليدية بالمنظور الكلاسيكي بل توسعت لتشمل: وقواعد البيانات والمحتوى الرقمي والعلامات التجارية الرقمية و برامج الحاسوب وبراءات الاختراع والتصاميم الصناعية الرقمية وصولا إلى والأسرار التجارية وأسماء النطاقات ناهيك عن الصعوبات و التحديات المستجدة ا المتعلقة بمنتجات الذكاء الاصطناعي.

من جهة أخرى رأينا أن الإعلام الإلكتروني أضحى يمثل شريكًا أساسيًا في حماية اقتصاد الملكية الفكرية لما يؤديه من أدوار محورية في نشر الوعي القانوني والاقتصادي والتعريف بحقوق أصحاب الإبداع بالإضافة إلى مساهمته في مكافحة القرصنة الرقمية وتنشيط الاستثمار في الابتكار المعرفي، دون أن ننسى ووظيفته التسويقية الفعالة للمنتجات الفكرية، كما رأينا أيضا ان له دورا بارزاً في بعث وتعزيز التعاون الدولي ودوره كذلك في ترسيخ ثقافة احترام حقوق الملكية الفكرية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

1.6. نتائج الدراسة:

من خلال ما تم بيانه نجد أن دراستنا توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أولا: أصبح اقتصاد الملكية الفكرية اهم مكون للاقتصاد الرقمي ككل وركيزة للنمو الاقتصادي الحديث المبني على الابتكار والمعرفة كرأس مال،

ثانيا: تبوب الأصول الفكرية غير الملموسة للشركات في الدول الحديثة ضمن أعلى أصولها القيمية وتصنف في تقييما على هذا الأساس، بدلا من التقييم على الأصول المادية فقط،

ثالثا: نتج عن التطور التكنولوجي ظهور أنواع جديدة من المنتجات الفكرية تستوجب حماية قانونية تتلاءم مع طبيعتها الرقمية بدل حمايتها بالنظم الرقمية القديمة غير المحدثة،

رابعاً: يدعم نظام الملكية الفكرية توفير الدعم والحوافز الاقتصادية للمبدعين والمستثمرين من خلال تقديم ضمانات لاستفادتهم اللاحقة لعائدات ابتكاراتهم وتقليل شعورهم بمخاطر ضياع الأموال المستثمرة،

خامسا: كان للانتشار الواسع للإنترنت ايجابية في زيادة فرص تداول المصنفات الفكرية لكنه أدى في ذات الوقت إلى تصاعد معدلات القرصنة والتعدي على الحقوق الفكرية،

سادساً: يضطلع الإعلام الرقمي بدور مهم في نشر الوعي المجتمعي حول أهمية احترام حقوق الملكية الفكرية والكف من الانتهاكات الرقمية،

سابعاً: أضحت المنصات الرقمية حاليا وسيلة ناجعة وسهلة لتسويق واستثمار المنتجات الفكرية مما يقوي من مساهمة الاقتصاد الإبداعي في الناتج الاقتصادي.

ثامنا: تواصل البيئة الرقمية تفرض تحدياتها التقنية وقانونية بصفة متجددة ومستمرة خاصة فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والمحتوى الرقمي العابر للحدود الجغرافي للبلدان.

2.6. توصيات الدراسة:

بناءاً على المخرجات التي توصلت إليها الدراسة، نقدم التوصيات التالية:

أولا: ضرورة العمل على تحديث التشريعات الوطنية سيما بقانون 03-05 المتضمن حماية حقوق الملكية بما يتلاءم مع التطورات المتسارعة في الاقتصاد الرقمي،

ثنياً: العمل على تعزيز التعاون بين المؤسسات الإعلامية تحت اشراف وزارة الإعلام والاتصال والهيئات المختصة بالملكية الفكرية من الديوان الوطني لحقوق المؤلف والمعهد الوطني للملكية الصناعية لنشر ثقافة احترام الحقوق الفكرية،

ثالثاً: تكليف مخابر البحث العلمي الجامعي تطوير آليات إلكترونية متقدمة للتصدي للقرصنة الرقمية والكشف الاستباقي عن انتهاكات حقوق الملكية الفكرية،

رابعاً: المساهمة في دعم الابتكار وريادة الأعمال من خلال تيسير القروض البنكية للمبدعين ومخابر البحث الخاصة،

خامساً: تثمين التعاون الدولي سيما بمنطقتنا المغاربية مع دول الجوار وفي إطار الاتحاد الإفريقي لمواجهة الجرائم الرقمية العابرة للحدود المتعلقة بالملكية الفكرية،

سادساً: العمل على إستغلال تقنيات الذكاء الاصطناعي ونظام سلاسل الكتل (Block Chain) في حماية وإدارة حقوق الملكية الفكرية،

سابعاً: تنشيط ودعم المؤسسات الصغيرة الناشئة للتوجه إلى العمل في الصناعات الإبداعية الرقمية من خلال برامج تمويل مالي ميسرة وإعفاءات ضريبية محفزة مرتبطة بنشاط بحماية الملكية الفكرية،

ثامناً: إنشاء قاعدة بيانات وطنية متخصصة في إدارة الحقوق الفكرية تستغل لتبادل المعلومات بين الهيئات القائمة على إدارة الحقوق والمتعاملين الاقتصاديين والخواص من ذوي الحقوق.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

باللغة العربية:

1. بدر، أحمد أنور .(2013) .حقوق الملكية الفكرية والرقابة على المصنفات: دراسات في التأييد والمعارضة ودور العموميات الخلاقة في حماية هذه الحقوق بالعصر الرقمي (ط. 1). المكتبة الأكاديمية.

2. بعزيز، إبراهيم .(2012) .الصحافة الإلكترونية والتطبيقات الإعلامية الحديثة (ط. 1). دار الكتاب الحديث.

3. علي، حيدر .(2019) .الإعلام الاقتصادي ودوره في تنشيط اقتصاديات البلدان (ط. 1). دار أمجد للنشر والتوزيع.

4.النبهاني، أحمد عطشان، والجبوري، على عبودي نعمة .(2015) .اقتصاديات الإعلام .دار الأيام للنشر.

باللغة الأجنبية:

5. Landes, W. M., & Posner, R. A. (2003). The Economic Structure of Intellectual Property Law. Cambridge, MA: Harvard University Press.

6. Merges, R. P. (Ed.). (2007). Economics of Intellectual Property Law. Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing.

7.World Bank. (1999). World Development Report 1998/1999: Knowledge for Development. Washington, D.C.: Oxford University Press.

8.World Bank. (2021). World Development Report 2021: Data for Better Lives. Washington, D.C.: World Bank.

9.World Intellectual Property Organization. (2004). WIPO Intellectual Property Handbook: Policy, Law and Use (2nd ed.). Geneva: World Intellectual Property Organization.

10.World Intellectual Property Organization. (2019). World Intellectual Property Report 2019: The Geography of Innovation. Geneva: World Intellectual Property Organization.

11.World Intellectual Property Organization. (2020). What Is Intellectual Property? (WIPO Publication No. 450). Geneva: World Intellectual Property Organization.

ثانيًا: المقالات العلمية:

12. Posner, R. A. (2002). The Law and Economics of Intellectual Property. Daedalus, Vol. 131, No. 2, pp. 5–12.

ثالثا: التشريعات القانونية

13. الأمر رقم 66-86 مؤرخ في 28 أبريل يتعلق بالرسوم والنماذج، ج.ر. عدد 35 بتاريخ 3-5-1966.

14. الأمر 76-65 مؤرخ في 16 يوليو 1976 يتعلق بتسميات المنشأ.ج.ر. عدد 59 بتاريخ 23-7-1976.

15.الأمر رقم 03-05 مؤرخ في 19 يوليو 2003. يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.ج.ر.عدد 44 بتاريخ 23-7-2003.

16.الأمر رقم 03-06 مؤرخ في 19 يوليو 2003. يتعلق بالعلامات.ج.ر.عدد 44 بتاريخ 23-7-2003.

17.أمر رقم 03-08 مؤرخ 19 يوليو 2003.يتعلق بحماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة.ج.ر.عدد 44 بتاريخ 23-7-2003.

18. قانون رقم 15-21 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015. يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي.ج.ر.عدد 71 بتاريخ 30-12-2015.

19. قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يوليو سنة 2022 يتعلق بالإستثمار.ج.ر.عدد 50 بتاريخ 28-7-2022.

رابعاً: الاتفاقيات الدولية

20. World Trade Organization. (1994). Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS Agreement). Marrakesh, Morocco.
21.World Intellectual Property Organization. (1996). WIPO Copyright Treaty (WCT). Geneva, Switzerland.

رابعًا: التقارير الدولية

22.Organisation for Economic Co-operation and Development. (1996). The Knowledge-Based Economy. OECD Publishing, Paris, France.
23.Organisation for Economic Co-operation and Development, & European Union Intellectual Property Office. (2021). Trends in Trade in Counterfeit and Pirated Goods. OECD Publishing, Paris, France.
24.United Nations Conference on Trade and Development. (2021). Digital Economy Report 2021. United Nations, Geneva, Switzerland.

خامسًا: منشورات المنظمة العالمية للملكية الفكرية(WIPO)

25.World Intellectual Property Organization. (2017). Making a Mark: An Introduction to Trademarks for Small and Medium-Sized Enterprises. World Intellectual Property Organization, Geneva, Switzerland.

متاح على الرابط:

https://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4203

26.World Intellectual Property Organization. (2019). Looking Good: An Introduction to Industrial Designs for Small and Medium-Sized Enterprises. World Intellectual Property Organization, Geneva, Switzerland.

متاح على الرابط:

https://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4517

27.World Intellectual Property Organization. (2021). Understanding Patents. World Intellectual Property Organization, Geneva, Switzerland.

متاح على الرابط:

https://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4528

28.World Intellectual Property Organization. Trade Secrets. World Intellectual Property Organization.

متاح على الرابط:

https://www.wipo.int/tradesecrets/en/

29.World Intellectual Property Organization. WIPO Guide to the Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (UDRP). World Intellectual Property Organization.

متاح على الرابط:

https://www.wipo.int/amc/en/domains/guide/

30.World Intellectual Property Organization. Artificial Intelligence and Intellectual Property. World Intellectual Property Organization.

متاح على الرابط:

https://www.wipo.int/about-ip/en/artificial_intelligence/

31.World Intellectual Property Organization.. WIPO IP Portal. World Intellectual Property Organization.

متاح على الرابط:

https://www.wipo.int/portal/en/